العرب
السبت 2020/04/04
السنة 42 العدد 11667

تركيا تسير على ألغام ما بعد حقبة أردوغان

الوباء فرصة تلقفها الرئيس التركي لإحكام قبضته وتعزيز سلطته

تمدد الاستبداد في عصر كورونا

يطرح تزامن الأزمة الاقتصادية في تركيا مع تفشي فايروس كورونا تحديا جديدا أمام الأتراك وخاصة أمام خصوم الرئيس رجب طيب أردوغان بشأن ما ينتظر البلاد من غموض سياسي. ويعتقد المتابعون أن تلقّف حزب العدالة والتنمية لما وفّره الوباء من مجال لتعزيز سلطات الرئيس التركي يمثل الفرصة الأنسب لتخيل المشهد السياسي الملغم قبل نهاية حقبة أردوغان.

دايفيد ليبسكا
كاتب مختص بالشأن التركي

أنقرة – يحكم الرئيس رجب طيب أردوغان تركيا منذ سبعة عشر عاما، لكن مع تزامن فايروس كورونا مع أزمة اقتصادية وفي أعقاب هزائم في الانتخابات المحلية العام الماضي، يرى بعض المراقبين أن هذا هو الوقت المناسب لتخيل المشهد السياسي لحقبة ما بعد أردوغان.

وقال نيكولاس دانفورث، الباحث في صندوق مارشال الألماني، إن بحثه الجديد لمعهد واشنطن بشأن "آفاق الديمقراطية التركية: 2023 وما بعدها"، كان إلى حد كبير بدافع هذه الفكرة.

وأكد دانفورث لموقع أحوال تركية في تسجيل صوتي "كيف يتصور تسليم الجهاز الحاكم الذي أنشأه؟ كيف يتخيل استمرارية بناء رؤيته لتركيا؟ قد يفعل ذلك على نموذج الخلافة. قد يكون لديه شخص يرث الحكومة منه".

ويرى المراقبون الأكثر تفاؤلاً تركيا بعد أردوغان تعود إلى ديمقراطية ليبرالية مؤيدة للغرب على نحو موثوق. وقال دانفورث "كلما استمر المسار الحالي، كان من الصعب تخيل ذلك".

توظيف كورونا

ويتواصل اجتياح فايروس كورونا لتركيا، إذ تجاوز عدد حالات الإصابة عتبة 13 ألفا الثلاثاء (إلى جانب 214 حالة وفاة)، مما جعل تركيا من بين الدول العشر الأكثر إصابة في العالم. ويوم الاثنين، قرر أردوغان عدم فرض إغلاق كامل، وبدلاً من ذلك حثّ المواطنين الأتراك على الحفاظ على سير عجلة الاقتصاد من خلال استمرار الإنتاج.

كما دعا أردوغان الأتراك الأثرياء إلى التبرع لصندوق فقراء البلاد، وساهم براتبه لمدة سبعة أشهر. لكن في مؤشر محتمل على مخاوف حزب العدالة والتنمية الحاكم من منافسيه السياسيين، منعت الحكومة التبرعات للحملات الخيرية البلدية، وسمحت فقط بالمساهمات في الصندوق الوطني.

وفي العام الماضي، فقد حزب العدالة والتنمية السيطرة على رئاسة بلديات عدة مدن كبرى، بما في ذلك إسطنبول وأنقرة، حيث تولى مرشحون من حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي مسؤولية المناطق الحضرية التي تمثل نحو ثلثي الناتج الاقتصادي للبلاد.ومن الواضح أنه توجد منافسة ناشئة بين أردوغان ورئيس بلدية إسطنبول الجديد، إكرام إمام أوغلو المنتمي لحزب الشعب الجمهوري، فقد تنازعا علنا بشأن المشاريع الضخمة في المدينة وكذلك الاستجابة لفايروس كورونا، كقضية من بين قضايا أخرى. وقد فاز إمام أوغلو على أردوغان وآلة حزب العدالة والتنمية مرتين في العام الماضي، الأولى في الانتخابات المحلية في مارس، ثم مرة أخرى في إعادة الانتخابات في يونيو، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى مساعدة حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد.

وكما هو الحال في عدد من المدن الكبرى الأخرى، قرر حزب الشعوب الديمقراطي عدم الدفع بمرشحيه في إسطنبول ووضع دعمه وراء حزب الشعب الجمهوري. وقال دانفورث "كان حزب الشعوب الديمقراطي حتى الآن بارعاً نسبياً في رؤية كيف يمكنه أن يلعب دوراً في دعم مرشحي حزب الشعب الجمهوري الذين يمكنهم الفوز فعلا.. بالتأكيد أرى ذلك يحدث مرة أخرى".

ويؤكد دانفورث أن الخوف من قوة هذا التحالف هو الذي يدفع حملة الحكومة لانتزاع سلطة حزب الشعوب الديمقراطي في جنوب شرق تركيا بشكل أساسي.

واحتجزت السلطات التركية ثمانية من رؤساء البلديات المنتمين لحزب الشعوب الديمقراطي الأسبوع الماضي وعيّنت إداريين في مواقعهم. وقد تم فصل حوالي 40 من رؤساء البلديات المنتمين لحزب الشعوب الديمقراطي منذ إجراء الانتخابات قبل عام، في حين أن كبار الشخصيات السابقة في حزب الشعوب الديمقراطي مثل صلاح الدين دميرطاش في السجن منذ عامين أو أكثر.

وتابع دانفورث قائلا "يحاول أردوغان، من خلال اتخاذ إجراءات متشددة ضد حزب الشعوب الديمقراطي، تفكيك هذا التحالف الجديد وخلق وضع يضطر فيه حزب الشعب الجمهوري للرد"، مضيفاً أنّ حزب العدالة والتنمية ومؤيديه أشاروا على مدى سنوات إلى أن حزب الشعب الجمهوري متحالف مع حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني المحظور.

ويعتقد أردوغان، وفقاً لما ذكره دانفورث، أن حزب الشعب الجمهوري إما سيدين هجمات الحكومة على حزب الشعوب الديمقراطي في نهاية المطاف، مما سيجعل الحزب بالنسبة لكثير من الناخبين يبدو متعاطفاً جداً تجاه القضايا الكردية، وإما سيغض الطرف عنهم، الأمر الذي من المرجح أن يدفع حزب الشعوب الديمقراطي إلى إنهاء التحالف.

وقال دانفورث "حتى الآن يبدو أن هذه الأساليب لم تنجح، وأن معارضة أردوغان قوية بما يكفي بحيث يقول الناس من الجانبين على الأقل إن التحالف سيستمر"، مضيفاً أن هذا سيظهر في قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية ويحتمل أن يُضعف التحالف.

ويرى الباحث المرموق في معهد واشنطن مستوى معيناً من اليأس في دائرة أردوغان لتجنب الإحراج في عام 2023 مثلما حدث في إعادة انتخابات إسطنبول العام الماضي، والتي فاز فيها إمام أوغلو بفارق كبير. ويقر دانفورث بخطر ألا يحترم الرئيس نتيجة أي انتخابات يخسرها.

كما اتفق دانفورث مع المحلل أيكان إردمير، عضو البرلمان التركي السابق، الذي يخشى أن يستخدم أردوغان أزمة فايروس كورونا لسن إجراءات قاسية من شأنها تعزيز سلطته. ويرى دانفورث أن هذا الأمر محتمل بشكل متزايد حيث أن الوباء تشتد وطأته على الاقتصاد.

نيكولاس دانفورث
الخطر القادم هو ألا يحترم أردوغان نتيجة أي انتخابات يخسرها

أيكان إردمير
تحالف المعارضة يؤدي لانتقال ديمقراطي سلمي

وقال دانفورث "إذا شهدنا أزمة اقتصادية حقيقية وعميقة ودائمة بسبب الوباء الحالي، فسيشكل ذلك تهديداً للحكومة ويبدو أنه من المحتمل تماماً أن يستخدموا نفس الأزمة لحماية أنفسهم منها ربما بطرق غير ديمقراطية".

وإذا تجنبت تركيا ذلك بطريقة أو بأخرى وكانت الانتخابات التالية حرة ونزيهة نسبيا، فسيكون العنصر الحاسم هو قدرة الناخبين الأتراك على الالتفاف حول فكرة محاسبة حكومة أردوغان، وفقاً لما ذكره إردمير.

وقال إردمير لموقع أحوال تركية في تسجيل صوتي "عندها ستصبح لدى المعارضة التركية، التي حظيت بسلسلة جيدة من الانتصارات في الآونة الأخيرة، قدرة متنامية على تشكيل تحالفات، وسد الفجوات وإثارة الأمل والحماس.. ثم يمكن أن يكون لدينا انتقال ديمقراطي سلمي ويمكن لتركيا أن تترك تدريجياً هذه المرحلة الاستبدادية التنافسية".

مستقبل غامض

وفي الواقع، إذا انتصر أي مرشح للمعارضة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها في أواخر عام 2023، يأمل القادة الغربيون في أن تتحرك تركيا لإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، ولقطع العلاقات الوثيقة مع روسيا ولتبني سيادة القانون.

وقال دانفورث "حتى لو فاز شخص مثل إمام أوغلو، فمن الصعب أن نتخيله يفعل ذلك"، مضيفاً أن كثيرين يخشون من أن البديل طويل المدى لأردوغان ليس من الليبراليين العلمانيين، بل من القوميين المتدينين اليمينيين.

وأضاف "قد لا يكون من الإسلاميين، لكنه لن يكون من النوع الذي يريد الليبراليون في الغرب العمل معه".

وحافظ الرئيس التركي على سيطرته على حزب العدالة والتنمية أثناء فترة رئاسته، ولكن نتيجة لذلك أصبح الحزب الآن مرتبطاً ارتباطا وثيقا به لدرجة أنه من الصعب تخيل استمراره بعد رحيله بأي شكل دائم. وكشف استطلاع رأي أجرته مؤسسة ميتروبول في أكتوبر 2019 أنه من بين جمهور الناخبين، اعتقد 22 في المئة فقط أن حزب العدالة والتنمية يمكن أن يستمر بعد أردوغان، في حين قال حوالي الثلثين إن الرئيس عمل على تماسك الحزب.

كان لدى ناخبي حزب العدالة والتنمية ثقة أقل في مستقبل الحزب دون أردوغان. يعتقد ما يقرب من ثلاثة أرباع الناخبين (73 في المئة) أن أردوغان فحسب هو القادر على قيادة الحزب. قد يكون هذا هو السؤال الحاسم عندما يستعد الرئيس للخروج – مدى قدرة حزب العدالة والتنمية، أو أي حزب آخر، على الحفاظ على تحالف محافظ متنوع يضم إسلاميين ووطنيين وقوميين متشددين.

كما سأل استطلاع ميتروبول الناخبين عن الشخصية السياسية الأفضل لمواصلة إرث أردوغان. جاء وزير الداخلية سليمان صويلو في المقدمة، بنسبة 19 في المئة. وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 13 في المئة وزير الخزانة والمالية بيرات البيرق، صهر أردوغان، الذي كان يُنظر إليه منذ فترة طويلة على أنه مرشح الرئيس المفضل للخلافة.

لكن دانفورث قال إن الانتقادات واسعة النطاق لإدارة البيرق للاقتصاد، بالإضافة إلى الخطر الاقتصادي المستمر في تركيا والشائعات حول المشاكل الزوجية مع إسراء ابنة أردوغان، قوّضت بريقه.

وفي استطلاع ميتروبول، جاءت ثلاث شخصيات بارزة لها علاقات طويلة الأمد مع أردوغان لكنها انفصلت عن حزب العدالة والتنمية وهم الرئيس السابق عبدالله غول وقيصر الاقتصاد السابق علي باباجان، الذي أطلق حزبه الشهر الماضي، ورئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو، الذي أطلق حزبه في نوفمبر.

ويتوقع دانفورث خلافة متنازعاً عليها بين هذه الشخصيات الرئيسية، وربما شخصيات أخرى، حينما يغادر أردوغان، وستؤدي الضجة لملء فراغ السلطة إلى خطاب سياسي أكثر تطرفاً قد يدفع تركيا بعيداً عن الغرب أكثر.

أيّ مصير لصراعات الشرق الأوسط

القاهرة – يضع تواصل تفشي فايروس كورونا في مختلف دول العالم الباحثين والخبراء في السياسة الدولية أمام التساؤل عن مصير العلاقات بين القوى المتصارعة في الشرق الأوسط.

ويؤكد مراقبون أن كل طرف من الدول الفاعلة في المنطقة وخاصة الولايات المتحدة وإيران، يدفع لتوظيف أزمة كورونا بما يخدم مصالحه وتموضعه الجيوسياسي في المستقبل.

لا يوجد شك في أن أي أزمة عالمية دائما ما تسفر عن تحولات في أي دولة ومجتمع في العالم، ومن بينها منطقة الشرق الأوسط. وتدور التساؤلات في الوقت الراهن حول طبيعة التحولات التي سوف تسفر عنها أزمة تفشي كوفيد- 19 في المنطقة.

وترى داليا داسا كاي، وهي من كبار خبراء السياسة ومديرة مركز السياسة العامة للشرق الأوسط التابع لمؤسسة البحث والتطوير الأميركي (مؤسسة راند)، أنه ليس من المحتمل أن تؤدي أزمة كورونا إلى ديناميكيات استراتيجية جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وتتوقع أن تعزز هذه الأزمة الديناميكيات الحالية والتي تعتبر سلبية إلى حد كبير.

وكتبت كاي في تقرير لها نشره موقع "راند" على الإنترنت أن من أبرز الديناميكيات الاستراتيجية التي من المرجح أن تزداد سوءا، العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، فقد تميل الدولتان إلى اعتبار الأزمة فرصة لمضاعفة ما تم اتخاذه من إجراءات سابقة أسهمت في استمرار الصراع بينهما، حيث تواصل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ممارسة سياسة "الضغط القصوى" رغم عدم تحقيقها نتائج استراتيجية حتى الآن، ورغم ما أسفرت عنه من تصدعات في العلاقات مع دول أوروبا وحلفاء آخرين.

وتشير التقارير إلى سعي البعض داخل الإدارة الأميركية إلى استغلال أزمة كورونا للاستفادة من ضعف إيران المتزايد وإرغام طهران على العودة إلى مائدة المفاوضات.

أما القادة الإيرانيون، فإنهم بحسب الخبراء، نفد صبرهم الاستراتيجي بعد عام من الالتزام بالاتفاق النووي الإيراني في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة منه، وبعد تأكدهم من أن هذه الاستراتيجية لم تحقق لهم سوى قدر ضئيل من التعافي الاقتصادي الذي كانوا يأملون أن تسهم فيه دول أوروبا أو آسيا.

من جهته، تساءل حسين عبدالحسين، الباحث السابق في معهد تشاتام هاوس في لندن "هل يمكن للشرق الأوسط العربي وأوروبا الاستمرار في تقديم المساعدة غير المشروطة، بينما هما يعانيان أيضا من الوباء؟".

وقال حسين في مقال نشر بموقع "سنديكيشن بيورو" يجب الاعتراف بأن إيران لن تقبل أبدا أي شيء من الولايات المتحدة، لأنه قد يُفسر على أنه استسلام لما تسميه "الشيطان الأكبر".

وأضاف أنه قد يكون الشرق الأوسط العربي وأوروبا أكثر استعدادا لمساعدة النظام الإيراني على البقاء إذا توقفت طهران عن دورها كأكبر دولة مثيرة للعنف والأعمال العسكرية في المنطقة.

وأعطى حسين مثالا لما اسماه "دبلوماسية الفيروسات"، بتأكيده على أن البعض من المسؤولين الأميركيين السابقين الذين يتمتعون ببعض المصداقية لدى طهران اقترحوا أن تفرج إيران على سجناء أميركيين مقابل موافقة واشنطن على قرض طارئ بقيمة 5 مليارات دولار أميركي كانت قد طلبته إيران من صندوق النقد الدولي.

وأوضح أن هذا الاقتراح يتضمن أن تسمح واشنطن لطهران أيضا بتلقي مساعدات دولية نقدا، وهو إجراء خاضع حاليا للعقوبات الأميركية، لأن هذا النقد سيتدفق عبر النظام الخاص بالولايات المتحدة لتسوية النزاعات بالدولار الأميركي، كجزء من الانفراجة الإنسانية.

أما في ما يتعلق بانغماس الصين وروسيا المتزايد في المنطقة، ترى الباحثة الأميركية كاي، أن المشاركة الروسية انتهازية إلى حد كبير، وليس من المحتمل أن تتغير نتيجة للأزمة الراهنة، كما توضح التطورات في سوريا.

وترى أن دور الصين في الشرق الأوسط هو الأكثر أهمية ومدعاة للمراقبة. فالصين تقوم بالفعل، وبدرجة كبيرة، بالاستثمار وبناء البنية التحتية في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق.

ورغم أن المصالح الاقتصادية تحرك هذه الاستراتيجية إلى حد كبير، ليس من الصعب تخيل تزايد النفوذ الصيني في المجالات السياسية والاستراتيجية مع مرور الوقت.

ويرى محللون أن أزمة كورونا تعزز صعود نجم الصين التي تستغل ما تواجهه الولايات المتحدة من عثرات لتظهر نفسها كرائد عالمي في مجال مكافحة جائحة كورونا، حيث تقوم بإرسال فرق طبية و250 ألف كمامة إلى إيران، على سبيل المثال.

ورغم هذه التوقعات السلبية، تقول كاي إنه من المحتمل حدوث انفراجات دبلوماسية قليلة، مشيرة إلى التقارب بين مجلس التعاون الخليجي وإيران، إذ أنه منذ الهجمات التي استهدفت ناقلات النفط والتي بدأت الصيف الماضي، أجرت دول رئيسية من مجلس التعاون الخليجي مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، مباحثات أمنية بحرية مع الإيرانيين، حيث إن تكاليف المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران أضرت بالفعل بدول الخليج. وبذلك، ليس من قبيل المفاجأة أن رد الفعل الإماراتي بالنسبة لفايروس كورونا الذي أصاب إيران بشدة على نحو خاص، تمثل في تسهيل شحنات الإمدادات الطبية.

حسين عبدالحسين
طهران لن تقبل شيئا من واشنطن، خوفا من تهمة الاستسلام

كما ترى كاي أن من بين انفراجات فايروس كورونا تزايد الضغط من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين في أنحاء منطقة الشرق الأوسط، لاسيما في إيران، في ضوء خطر العدوى واسع النطاق في أماكن الاحتجاز المزدحمة بظروفها الصحية السيئة. وأفرجت إيران مؤقتا عن حوالى 85 ألف سجين، بينهم سجناء سياسيون، بسبب وباء كورونا. كما أفرجت البحرين عن حوالى 1500 سجين "لأسباب إنسانية".

وفي ختام تقريرها، تقول كاي إن الأوبئة تعبر الحدود السياسية والجغرافية، وأشارت في ذلك الصدد إلى التعاون الإسرائيلي الفلسطيني، إذ يبدو أن هناك تعاونا على مستوى عال بين إسرائيل والمسؤولين الفلسطينيين، والذي يشمل غرفة عمليات مشتركة لاحتواء انتشار الفايروس. كما اتصل الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ليشكره على التعاون رفيع المستوى في مواجهة الوباء.

وتعتبر غزة، التي تعاني بالفعل من ظروف إنسانية وصحية سيئة للغاية نتيجة سنوات الحصار تحت حكم حماس، موضع قلق خاص في ما يتعلق بحدوث حالات إصابة جديدة بالفايروس.

وحذرت منظمة الصحة العالمية من أن النظام الصحي في غزة لن يستطيع التعامل مع أي تفش للفايروس في القطاع الذي يقطنه مليونا نسمة.